

تقرير

التحزك الأخير لمودعي المصارف اللبنانية، والمتقاعدين من الجيش اللبناني، وأساتذة الجامعات، مترافقاً مع تداعيات نزوح الملايين جزاء الهجمات على جنوب لبنان والدمار الذي لحق به، يثير التساؤل عمّا إذا كانت المعاناة الاقتصادية للغالبية العظمى من الشعب اللبناني تقترب من نقطة التحول، في وقت تقدّر الأمم المتحدة أنّ أكثر من 80% من السكان قد أصبحوا تحت خط الفقر. ويذكر هذا الوضع بالظروف الاقتصادية التي دفعت بانعا متجولاً يدعى محمد البوعزيزي في تونس عام 2010، إلى إضرام النار بنفسه، مما أشعل شرارة الربيع العربي الذي أدى إلى تغييرات سياسية كبرى في تونس وفي بلدان عربية أخرى. إنها جرس إنذار لا ينبغي للبنان أن يتجاهله .

مصير مشترك: على المصرفيين والمودعين الاتحاد لاستعادة الودائع



د. صالح منير النصولي*

1. انهيار الثقة: جرح مشترك

يمكن انهيار الثقة في صميم الأزمة الاقتصادية في لبنان. فعندما فقد المودعون إمكانية الوصول إلى مدخراتهم، تبددت الثقة بالمصارف وبالليرة اللبنانية، تعتمد المصارف بصورة أساسية على ثقة الجمهور؛ فالودائع هي شريان حياتها، ومن دونها، لا يستطيع أي مصرف أن يقرض أو يستثمر أو يعمل. ويعتمد المودعون، من جهتهم، على المصارف لحماية مدخرات حياتهم وضمان السيولة عند الحاجة. وعندما انكسر هذا العقد الضمني، عانى الطرفان - المودع مالياً، والمصرفي مؤسسياً. فقد تآكل رأس مال المصارف، وكذلك سمعتها. ولا يمكن لأي اقتصاد أن يعمل عندما ينظر إلى النظام المصرفي على أنه معسر وغير نزيه. إن الاستعادة الكاملة والفورية للودائع وحدها هي التي يمكن أن تعيد بناء تلك الثقة، وأن تتيح للنظام المالي استعادة صدقيته والمساعدة في إحياء اقتصاد يحتضر.

2- الاقتصاد العامل يتطلب قطاعاً مصرفياً عاملاً

لا يمكن لاقتصاد لبنان أن يتعافى من دون قطاع مصرفي سليم قادر على توجيه المدخرات نحو الاستثمار المنتج. ولكن من دون ثقة المودعين، ستبقى تلك المدخرات في الخارج أو تحت الفرش خارج الاقتصاد الرسمي . ومن ثم، فإن إعادة الودائع كاملة ليست «منة» على المودعين، بل استثمار في إعادة تأهيل النظام المالي الوطني. فالمصارف التي تسدّد لعملائها كامل حقوقهم ستستعيد الصدقية وإمكانية الوصول إلى ودائع جديدة. وهذه الودائع، بدورها، يمكن أن تموّل إعادة الإعمار والتجارة وإقراض الشركات الصغيرة - مولدة الأرباح والسيولة اللازمة للمصارف لكي تتعافى بصورة مستدامة.



إعادة الودائع كاملة ليست "منة"
على المودعين، بل استثمار في إعادة تأهيل النظام المالي الوطني. فالمصارف التي تسدّد لعملائها كامل حقوقهم ستستعيد الصدقية وإمكانية الوصول إلى ودائع جديدة

3- الشرعية الأخلاقية وسيادة القانون

يقوم النظام المالي العامل ليس على رأس المال فحسب، بل أيضاً على الشرعية الأخلاقية. ومن خلال حرمان المودعين من حقهم في الوصول إلى ودائعهم، يخاطر لبنان بتطبيع حالة انعدام سيادة القانون. إن حرمة الودائع ليست امتيازاً قابلاً للتفاوض؛ إنها حق دستوري وحجر زاوية لأي اقتصاد متحضر. وبالنسبة إلى المصرفيين، فإن الدفاع عن استعادة الودائع كاملة ليس عملاً خبيراً، بل هو عمل من أعمال الحفاظ على الذات. فهو يؤكّد مجدداً أن لبنان يحترم حقوق الملكية والعقود والأخلاقيات المالية - وهي مبادئ ضرورية لعودة المستثمرين في المستقبل، المحليين والأجانب على حد سواء.

4- حلول مشتركة لمصالح مشتركة

لذلك، ينبغي للمصرفيين والمودعين أن ينظروا إلى أنفسهم كشركاء في التعافي، لا كخصوم. وتمكن مصلحتهما المشتركة في الضغط من أجل خطة شاملة للتعافي الاقتصادي والمالي، تعيد السيولة إلى المصارف، لكي توفر فوراً الوصول الكامل إلى الودائع .

إن إدخال إصلاح للعلمة، بالاستفادة من تجارب فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، مع إعادة إرساء سعر صرف تحدده سوق القطع المحرر، في سياق برنامج إصلاح موثوق وشامل ومملوك وطنياً، قائم على إتاحة الوصول المسبق إلى جميع الودائع بسعر الصرف السوقي المحرز، سيكون الخطوة الأولى في استعادة الثقة وإطلاق تعافي الاقتصاد. ونظراً إلى المشكلات المتعددة الأوجه التي تواجه لبنان على صعيد الاقتصاد الكلي والهيكلية والمؤسسات، فإن برنامجاً إصلاحياً شاملاً يعالج هذه المشكلات، هو وحده القادر على النجاح وعلى حشد الدعم الدولي. أما النهج التجزئتي فسيفشل حتماً. ولن تعود هذه الإصلاحات بالنفع على المودعين فحسب، بل ستمكن المصارف أيضاً من إعادة بناء رأس مالها واستعادة السيولة لاستئناف عملياتها من دون انهيار.

5- كلفة الانقسام

إذا ظلّ المصرفيون والمودعون منقسمين، فسيسخر الطرفان. فانهيار المصارف سيقيض على المساهمين ويهدّر أي أمل في سداد الودائع. وعلى العكس، فإن أي محاولة للتضحية بالمودعين لإنقاذ المصارف ستقضي على النظام بصورة دائمة؛ فلن يعاود أحد إيداع أمواله في المصارف اللبنانية مرة أخرى. ولذلك، فإن الوحدة بين المودعين والمصارف ليست خياراً بل ضرورة. ويجب على الطرفين أن يتحدثا بصوت واحد، للمطالبة بحل وطني يعيد الثقة والعدالة والفاعلية.

6- دور الحكومة

لقد أخفقت الحكومات المتعاقبة حتى الآن في تأمين حق المواطن من خلال سياسات عجّلت في حدوث الأزمة ثم فاقمتها لاحقاً. والتدابير التجزئية التي اعتمدت هي



احتجاجات المودعين في لبنان للمطالبة باستعادة ودائعهم المنحجرة في المصارف



التدابير التجزئية التي أُعتمدت هي غير فعالة بطبيعتها، وتأتي بنتائج عكسية في سياق أزمة لبنان، وتؤدي إلى مزيد من تآكل الثقة. ولا يمكن حل المشكلات التي تواجه لبنان من خلال استقبال الشخصيات الأجنبية البارزة وزيارتها، والمناقشات المتعذرة مع ممثلي المنظمات الدولية، ومؤتمرات الاستثمار الرمزية. فلن يستثمر أحد في بلد أثبت عجزه عن اتخاذ التدابير اللازمة لحل أزمة مستمرة منذ أكثر من 7 سنوات. تتتحلّل الحكومة الحالية والمصرف المركزي مسؤولية تحقيق التنسيق والتعاون مع المودعين والمصرفيين، وكذلك ممثلي المجتمع المدني، من أجل وضع البرنامج الوطني الشامل المطلوب وتنفيذه بصورة عاجلة. ويساهم هذا البرنامج بالوصول الكامل والفوري إلى الودائع المصرفية، ويضع الاقتصاد على مسار التعافي، ويعيد إرساء الاستقرار المالي المستدام. لقد حان الوقت لكي يساعد لبنان نفسه. عندها فقط، يُمكنه أن يستعيد الصدقية اللازمة، لتمكين المؤسسات الدولية ومجتمع المانحين من تقديم الدعم المالي اللازم لإنجاز الإصلاحات وإعادة بناء المناطق المدمّرة في ضواحي بيروت والجنوب.

7- نحو عقد اجتماعي ومالي جديد

إن الطريق إلى الأمام ليس صعباً إذا استند إلى المبدأ البسيط التالي: القطاع المصرفي اللبناني ومودعوه ينهضون معاً أو يسقطون معاً. ويمكن لنظام فعّالة هيكلته يقوم على الشفافية والحكومة السليمة والاستعادة الكاملة والفورية للودائع. أن يصبح مرّة أخرى ركيزة للاستقرار والنمو الوطنيين. ولذلك، فإنّ للمصارف والمودعين مصلحة مشتركة في الاتحاد للمطالبة بإجراءات إصلاحية جادة وشاملة من جانب الحكومة، لمعالجة المشكلات الهيكلية والاقتصادية الكلية التي تواجه الاقتصاد اللبناني. إن الاستعادة الكاملة والفورية للودائع ليست مجرد التزام مالي، بل هي الأساس الأخلاقي والاقتصادي لنهضة لبنان.

*المدير السابق لصندوق النقد الدولي